مجلّة نصف سنوية محكّمة تصدر عن قسم الدراسات السياسية والاستراتيجية في بيت الحكمة ـ بغداد
رقم إيداع مجلة دراسات سياسية وأستراتيجية في دار الكتب والوثائق ٦٧٨ لسنة ٢٠٠٩
رقم الإيداع الدولي ISSN 2223-9464
Info@baytalhikma.iq

أسباب و آثار إنتهاك السيادة في ظل المتغيرات الدولية

م.م. رندا سعدي محمود *

المقدمة

تعتبر السيادة مفهومًا مركزيًا في دراسة الدولة، حيث تعكس قدرتها على التحكم الكامل في إقليمها وشعبها، وتمثل الأساس الذي يقوم عليه النظام السياسي والقانوني. يعود تاريخ مفهوم السيادة إلى نشأة الدولة نفسها، حيث أصبح تجسيدًا للسلطة والشرعية التي تتسم بها، ويُعَدّ هذا المفهوم مؤشرًا على تميز الدولة ككيان مستقل وفاعل في النظام الدولي.

تنقسم السيادة إلى عدة أنواع، تشمل السيادة الداخلية التي تتعلق بإدارة شؤون الدولة، والسيادة الخارجية التي تعكس استقلال الدولة في علاقاتها مع الدول الأخرى، بالإضافة إلى السيادة القانونية والوطنية. كل هذه الأنواع تشكل الإطار الذي يحدد كيف تمارس الدولة سلطتها.

ومع تطور النظام الدولي، ظهرت تحديات جديدة تواجه مفهوم السيادة، لا سيما في ظل العولمة والتدخلات الخارجية، مما أدى إلى جدل حول مستقبل هذا المفهوم. إذ يبرز النقد الموجه لمفهوم السيادة في ظل الظروف الدولية الراهنة، ما قد يفرض الحاجة إلى إعادة تقييمه واستبداله بمفاهيم جديدة أكثر توافقًا مع الواقع المتغير.

بالإضافة إلى ذلك، تسهم التوترات الداخلية والصراعات في تقويض سيادة الدولة، كما يتضح من النزاعات التي شهدتها بعض الدول. ويؤدي الضعف الداخلي الناتج عن هذه الصراعات إلى تآكل القدرة على إدارة الموارد والأمن، مما يعرض الدولة للتدخلات الخارجية.

تشكل العولمة عاملاً آخر يساهم في تقويض السيادة الوطنية، من خلال تعزيز دور الشركات متعددة الجنسيات والتقنيات الحديثة، مما يقلل من وضوح الحدود بين الدول. كما أن التدخلات الدولية، حتى وإن كانت تحت ذريعة حماية حقوق الإنسان أو الأمن الدولي،

وزارة التربية ـ المديرية العامة لتربية الكرخ الثانية
randashammari3@gmail.com

Semi-annual Quarterly journal issued byPolitical and Strategic Studies In Bayt Al-Hikma Baghdad
No.of deposit at Political and Strategic Studies(678)2009
ISSN.2223-9464
Info@baytalhikma.iq

تثير تساؤلات حول مشروعية انتهاك السيادة وتؤدي إلى تحول الأدوار في النظام الدولي.

في هذا البحث، سنستعرض مفهوم السيادة بجوانبه المختلفة، والتحديات التي تواجهه في السياق الدولي والمحلي، وسنسلط الضوء على العوامل التي تؤثر في مستقبله.

اهداف البحث :

تهدف هذه الأهداف إلى تقديم فهم شامل لمفهوم السيادة وأهميته، وكذلك تسليط الضوء على التحديات التي تواجهها في عالم معقد ومتغير

تحليل مفهوم السيادة: استكشاف طبيعة السيادة وأهميتها كمفهوم مركزي في دراسة الدولة، مع التركيز على كيفية تأثيرها في النظام السياسي والقانوني.

٢.تحديد أنواع السيادة: توضيح الأنواع المختلفة للسيادة (الداخلية، الخارجية، القانونية، الشعبية، والوطنية) وكيفية تأثير كل نوع على قدرة الدولة في إدارة شؤونها.

٣.دراسة التأثيرات الدولية: تقييم كيف تؤثر العولمة والتدخلات الخارجية على مفهوم السيادة، مع تحليل التحديات التي تواجه الدول في هذا السياق.

٤.استكشاف التوترات الداخلية: تحليل تأثير الصراعات الداخلية والاضطرابات على السيادة الوطنية، وكيف تؤثر هذه العوامل على قدرة الدولة في الحفاظ على استقرارها.

٥.تقييم أثر العولمة: دراسة كيفية تأثير العولمة على السيادة الوطنية، من خلال تعزيز دور الشركات متعددة الجنسيات والتقنيات الحديثة.

٦.مناقشة مشروعية التدخلات الدولية: تحليل القضايا المرتبطة بمشروعية التدخل الدولي في الشؤون الداخلية للدول، خاصةً في سياقات حقوق الإنسان والأمن الدولي

مشكلة البحث

تتناول مشكلة البحث التحديات التي يواجهها مفهوم السيادة في السياقات المعاصرة، في ظل التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية العالمية.

منهج البحث

يتبع البحث منهجاً تحليليا يستند الى دراسة تاريخية ونظرية، بالإضافة الى أمثلة عملية من الواقع المعاصر مما يعززمم فهم القارى لطبيعة السيادة وارتباطها بالتغيرات الدولية

أهمية البحث

تتجلى أهمية البحث في فهم العلاقات المعقدة بين السيادة وتطورات النظام الدولي، بالإضافة إلى تأثير العوامل الداخلية والخارجية على مفهوم السيادة. من خلال دراسة هذه الإشكالية، يمكن التعرف على كيفية تعامل الدول مع التحديات التي تواجه سيادتها، وكيفية إعادة تعريف السيادة في ظل العولمة والضغط الدولي

فرضية البحث

هل يمكن للدول أن تحافظ على سيادتها واستقلالها في ظل المتغيرات الدولية الحديثة والتدخلات الخارجية؟

مجلّة نصف سنوية محكّمة تصدر عن قسم الدراسات السياسية والاستراتيجية في بيت الحكمة - بغداد
رقم إيداع مجلة دراسات سياسية وأستراتيجية في دار الكتب والوثائق ٦٧٨ لسنة ٢٠٠٩
رقم الإيداع الدولي ISSN 2223-9464
Info@baytalhikma.iq

الأسئلة الفرعية:

١.ما هو مفهوم السيادة وأنواعها كما عرفها الفقهاء وممارسو القانون الدولي؟

٢.كيف أثرت المتغيرات الدولية المعاصرة، مثل العولمة، على مفهوم السيادة التقليدي؟

٣.ما هي تأثيرات التوترات الداخلية والتدخلات الخارجية على استقرار السيادة الوطنية؟

٤.كيف تعامل القانون الدولي مع التدخلات التي تؤثر على السيادة، وهل من أسس قانونية لتقييد السيادة بدعوى حقوق الإنسان أو مكافحة الإرهاب

هيكلية البحث : اندرج البحث في ثلاث محاور :

المحور الأول: السيادة الدولية والمتغيرات الدولية

• مفهوم السيادة وأنواعها: تعريف السيادة، نشأتها وتطورها في الفكر الغربي والإسلامي، وأنواعها (داخلية، خارجية، قانونية، الشعبية ، وطنية).

• تأثير المتغيرات الدولية: تأثير العولمة على السيادة، وتحوّل النظام العالمي وتأثيره على الدول.

المحور الثاني: أثر التوترات الداخلية والخارجية على السيادة

• التوترات الداخلية: تشمل النزاعات المسلحة واضطراب النظام القانوني وتأثيرها على سيادة الدولة.

•التوترات الخارجية: التدخل الأجنبي وأدوار القوى الكبرى (مثل تركيا وإيران) وتأثيرها على سيادة الدول.

.المحور الثالث: أسباب التدخل الدولي كخرق للسيادة

•التدخل الدولي لحماية حقوق الإنسان والأقليات: دور الأمم المتحدة والمنظمات الدولية، وآثار التدخلات الإنسانية على السيادة

المحور الأول: السيادة الدولية والمتغيرات الدولية

يبحث هذا المحور في مفهوم السيادة وأنواعها، ومواقف الفقهاء تجاهها. كما يستعرض أبرز المتغيرات الدولية التي تؤثر على السيادة، مثل الاضطرابات الداخلية والعولمة بأبعادها السياسية، القانونية، والاقتصادية.

أولا: ماهية السيادة وانواعها

مفهوم السيادة :

يحتل مفهوم السيادة مكانة بارزة في علاقته بالتطورات المعاصرة، إذ يرتبط هذا المفهوم ارتباطاً وثيقاً بالدولة، حيث أن ظهور السيادة كان متزامناً مع نشأة الدولة. فالسيادة تعد العنصر الأهم الذي يميز الدولة عن غيرها من الكيانات، إلى جانب توافر وضعها القانوني الذي يؤهلها لأن تُعترف كدولة محلياً ودولياً. كما أن السيادة تمثل السلطة العليا التي تنظم علاقات الدولة داخلياً وخارجياً. ويُعرف هذا المفهوم على أنه سيطرة الدولة المطلقة على إقليمها بكل ما يتضمنه من موارد وما يعلوه من فضاء. من خلال هذين التعريفين، يمكن فهم السيادة كعنصر يشمل الأرض، السكان، وحتى المجال الجوي.

Semi-annual Quarterly journal issued byPolitical and Strategic Studies In Bayt Al-Hikma Baghdad
No.of deposit at Political and Strategic Studies(678)2009
ISSN.2223-9464
Info@baytalhikma.iq

تعد السيادة إحدى المحددات الأساسية لوجود الدولة قانونياً وسياسياً، وهي من الخصائص الجوهرية التي تميز الدولة الحديثة ككيان سياسي وقانوني. فالدولة ذات السيادة هي الوحيدة التي تحتكر استخدام القوة والإكراه المشروع، وذلك لضمان الاستقرار الداخلي، النظام العام، وحماية وحدة الدولة من التهديدات الداخلية والخارجية[١].

نشأة مبدأ السيادة في الفكر الغربي:

تعتبر فكرة السيادة حديثة نسبياً، حيث مرت بتطورات تاريخية. في البداية، كانت السيادة حقاً حصرياً للملك، ثم انتقلت إلى رجال الدين والكنيسة، قبل أن تتبلور في فرنسا خلال القرن الخامس عشر أثناء الصراع بين الملكية الفرنسية والإقطاعيين والكنيسة، لتعزيز الاستقلال الخارجي والداخلي. ارتبطت فكرة السيادة بالفيلسوف الفرنسي جان بودان، الذي قدم نظرية السيادة في كتابه "الكتب الستة للجمهورية". وفي عام ١٧٨٩[٢]، جاء إعلان حقوق الإنسان ليؤكد أن السيادة تعود للأمة ولا يمكن تقسيمها أو التنازل عنها، حيث بدأت تظهر فكرة أن سلطة الحاكم مستمدة من الشعب، وتطورت لاحقاً لتشمل الرقابة القضائية على السلطة التنفيذية.

السيادة في الدولة الإسلامية:

انقسم المفكرون الإسلاميون حول فكرة السيادة إلى ثلاثة اتجاهات. الأول يرى أن السيادة لله وحده، كما أكد الدكتور عبدالحكيم العيلي الذي فرّق بين السيادة وسلطة الحكم، مشيراً إلى أن السيادة بيد الله بينما الحكم مفوض إلى الأمة ضمن حدود الشرع[٣]. الاتجاه الثاني يعتبر أن السيادة للشعب، مستنداً إلى مبدأ الشورى في الحكم، حيث أن الأمة هي صاحبة السيادة ومصدر السلطات(٤). أما الاتجاه الثالث، فهو محاولة للتوفيق بين الاتجاهين، إذ يرى أن السيادة مشتركة بين الله والأمة(٥).

من منظور القانون الدولي، تُعتبر الدولة ذات السيادة تلك التي تستوفي أربعة شروط: أولاً، أن يكون لها حدود جغرافية واضحة؛ ثانياً، وجود سكان مستقرين داخل هذه الحدود؛ ثالثاً، أن يتمتع السكان بالولاء لحكومتهم؛ وأخيراً، أن تحظى الدولة باعتراف دولي. ومع ذلك، تظل هذه المعايير نسبية وتواجه تحديات سياسية، مثل حالة فلسطين التي تعترف بها دول عديدة لكنها لا تمارس السيطرة الكاملة على أراضيها[٦].

أنواع السيادة

السيادة تُقسَّم إلى عدة أنواع بناءً على الزاوية التي ننظر منها. أهم هذه الأنواع هي:

١. السيادة الداخلية: تشير إلى السلطة المطلقة التي تمتلكها الدولة داخل حدودها لإدارة شؤونها الداخلية دون تدخل خارجي. يعني ذلك قدرة الدولة على فرض قوانينها وتنظيم الحياة الاجتماعية والسياسية داخل أراضيها.

٢. السيادة الخارجية: تعني استقلال الدولة في علاقاتها مع الدول الأخرى، وحقها في اتخاذ القرارات بشأن سياساتها الخارجية بشكل مستقل دون الخضوع لإملاءات من أطراف خارجية٧.

٣. السيادة القانونية: تتمثل في السلطة العليا التي تخول للدولة وضع القوانين وتنفيذها داخل أراضيها.

مجلّة نصف سنوية محكّمة تصدر عن قسم الدراسات السياسية والاستراتيجية في بيت الحكمة - بغداد
رقم إيداع مجلة دراسات سياسية وأستراتيجية في دار الكتب والوثائق ٦٧٨ لسنة ٢٠٠٩
رقم الإيداع الدولي ISSN 2223-9464
Info@baytalhikma.iq

٤. السيادة الشعبية: ترتبط بفكرة أن الشعب هو المصدر الأساسي للسلطة، وأن الحكومة تستمد شرعيتها من الإرادة الشعبية.

٥.السيادة الوطنية: تشير إلى سيادة الأمة أو الشعب على أرضه، حيث تعتبر الدولة ممثلة للهوية الوطنية والمصالح العامة.

تلك الأنواع تشكل معاً مفهوم السيادة الذي يمثل استقلالية الدول في النظام الدولي وتحكمها في شؤونها الداخلية والخارجية.

ثانيا : مفهوم السيادة في ظل المتغيرات الدولية..

تُعتبر السيادة من الأفكار الأساسية التي يقوم عليها القانون الدولي المعاصر. وقد مرت نظرية السيادة بعدة مراحل؛ فبعد أن كانت السيادة تعني سلطة الدولة المطلقة على شعبها وإقليمها، شهدت العلاقات الدولية تطورات أدت إلى تعديلات تدريجية في هذا المفهوم. اليوم، تواجه السيادة الوطنية للدول العديد من القيود، وهي قيود تعرفت عليها منذ زمن طويل، إن لم تكن منذ نشأة الدولة الوطنية ذات السيادة. وقد وصلت الأمور إلى حد أن بعض المحللين والمفكرين يتحدثون عن إمكانية زوال أو اختفاء ظاهرة السيادة الوطنية. في حين يعتبر البعض أن هذا الرأي مبالغ فيه، حيث إن بعض الدول لا تزال قادرة على التفاعل مع القوى الكبرى دون أن تختفي من خريطة العالم. كما أن هناك دولًا إقليمية رائدة لا تزال تحتفظ بقدرتها على التعامل مع هذه القوى بطرق معقدة وحذرة، مما يجعل القيود على سيادتها في حدها الأدنى، أو على الأقل ترسم خطًا لا يمكن لهذه القيود تجاوزه فيما يتعلق بمصالحها الحيوية. من المؤكد أن تعزيز النظام الديمقراطي الداخلي في الدول يزيد من قدرتها على مواجهة التحديات الخارجية على سيادتها، من خلال بناء مجتمع متماسك يواجه محاولات السيطرة الخارجية، ويقضي على بعض الذرائع التي تُستخدم للتدخل في الشؤون الداخلية، مثل عدم احترام حقوق الإنسان أو انعدام الديمقراطية.

لكن نظرية السيادة في العصر الحديث تعرضت لانتقادات جوهرية وتخلّى عنها الكثيرون، لأنها لا تتماشى مع الظروف الحالية للمجتمع الدولي. في الواقع، تم استخدام هذه النظرية بشكل خاطئ لتبرير الاستبداد الداخلي والفوضى الدولية، مما أعاق تطور القانون الدولي، وعطّل عمل المنظمات الدولية، وأدى إلى تسلط الدول القوية على الضعيفة.

في الوقت الحاضر، اتجه مفهوم السيادة نحو منحى جديد؛ فالتغيرات في النظام الدولي في المجالات الاقتصادية والسياسية والعسكرية أدت إلى تآكل فكرة السيادة الوطنية[٨].

وفي هذا السياق، يطرح سؤال حول مدى انهيار أو زوال فكرة السيادة في ظل الظروف الراهنة. يمكن الإجابة عن هذا السؤال من اتجاهين مختلفين: الأول، أن الاتجاه نحو تقليص دور السيادة الوطنية في العلاقات الدولية سيزداد في المستقبل المنظور، بسبب التطورات الفعالة التي تؤثر في تشكيل بنية النظام الدولي الحالي. الثاني، هو أن مبدأ السيادة الوطنية وفكرة الدولة القومية قد تكون في طريقها للاختفاء، لكن من المرجح أن التطورات الراهنة في النظام الدولي

Semi-annual Quarterly journal issued byPolitical and Strategic Studies In Bayt Al-Hikma Baghdad
No.of deposit at Political and Strategic Studies(678)2009
ISSN.2223-9464
Info@baytalhikma.iq

لـن تلغي هذا المبدأ بالكامل، بل سـتبقى السـيادة الوطنيـة قائمة طالمـا أن الدولة القومية موجودة. ولـم يجرؤ أحد حتى الآن علـى القول بأن الدولة القومية سـتنهار، بل العكس هـو الصحيح، إذ إن أقصـى مـا يمكن أن تـؤدي إليه هـذه التطورات فـي النظـام الدولـي المعاصـر هـو المسـاس بطبيعـة الوظائـف أو الأدوار التـي تضطلـع بهـا الدولـة مقارنـة بالنظـام الدولـي التقليـدي.

المحـور الثانـي: أثـر التوتـرات الداخليـة والخارجيـة علـى السـيادة

تعـد التوترات الداخلية والمتغيرات الخارجية من العوامل الحاسـمة التي تؤثر على سـيادة الدول.

أولا : التوتـرات الداخليـة علـى السـيادة .

أوضـاع التي يحددهـا القانون الدولي الإنسـاني بأنهـا ''اضطرابـات وتوترات داخليـة'' هي تلك التي لـم تبلغ فيها مسـتويات العنف حـداً يجعلها نزاعاً مسـلحاً، حينما تكون الجماعات المسـلحة المشـاركة فيها غيـر منظمة بشـكل كافٍ. وهذا يعنـي أن قانـون النزاعات المسـلحة، أو القانون الدولي الإنسـاني، لا يُطبق. تتميز هذه الأوضاع بوجود أعمال شـغب وعنف عشـوائي ومتقطع، وتدخـل في نطـاق توتـرات سياسـية ومجالات قانونيـة غير واضحـة، تتعلق بتطبيـق اتفاقيات حقـوق الإنسـان والقانـون الدولـي الإنسـاني.

في هذه الظروف، يُسـمح للدولة باسـتخدام القوة المسـلحة لاسـتعادة النظام العام والأمن القومي، بشـرط أن يتماشـى هذا الاسـتخدام مع اتفاقيات حقـوق الإنسـان التـي تقـدم ضمانات أساسـية لا يمكـن للـدول التنصـل منهـا، مهمـا كانـت الظـروف. ومع ذلـك، غالباً ما تميـل الدول إلى الانحياز لأحد الأطراف في هذه السـياقات، حيث يسـيطر مفهوم الأمن القومي على تطبيق سـيادة القانـون. ويعزز مـن هذا الخطر ضعـف آليات العلاج الدوليـة في حال انتهاك حقوق الإنسـان.

عـلاوة على ذلك، من الصعب جداً تحديد اللحظة التـي يتحـول فيها اسـتخدام القوة العامـة للدفاع عـن الأمن القومي إلى نزاع مسـلح داخلي. وهذا يشـير إلى أن الـدول تـدرك أن سـلطتها تواجه تحديات من مجموعات معارضة مسـلحة، وتقر بفقدان السـيطرة على جـزء مـن أراضيها(٩).

على سبيل المثال، شهدت سوريا بعد عام ٢٠١١ انتقال موجة ''الربيع العربي'' إليها، بعد أن بدأت في تونس ومصر وليبيا، واستمرت تداعياتها حتى مراحل متقدمة من تراجع سلطة نظام الأسد. وقد قابلت الأجهزة الأمنية السورية تلك الاحتجاجات بأساليب قمعية شملت الاعتقالات والتضييق، فيما أخفقت المبادرات التي قادتها جامعة الدول العربية في التوصل إلى تسـوية سياسية للأزمة السورية

مجلّة نصف سنوية محكّمة تصدر عن قسم الدراسات السياسية والاستراتيجية في بيت الحكمة - بغداد
رقم إيداع مجلة دراسات سياسية وأستراتيجية في دار الكتب والوثائق ٦٧٨ لسنة ٢٠٠٩
رقم الإيداع الدولي ISSN 2223-9464
Info@baytalhikma.iq

أدى إصرار الشعب السوري على المطالبة بحقوقهم ورفض السلطات تقديم أي تنازلات سياسية، التي اعتبرتها تمس بسيادتها، إلى محاكمة معظم المعتقلين بتهم تتعلق بالنيل من هيبة الدولة أو إثارة النعرات الطائفية أو تشكيل كيان يمس بوحدة الأراضي السورية[١٠].

يمكن تقسيم المجالات التي أثرت على مسألة السيادة الوطنية إلى مجالين: داخلي وخارجي.

١.المجال الداخلي

• النزاع المسلح يقوض سيادة الدولة المركزية: قمع الاحتجاجات والعنف الذي استخدمته السلطات السورية ضد المتظاهرين، وتدخل الجيش للسيطرة على رقعة الاحتجاجات المتزايدة، أدى إلى ضعف تماسك الجيش السوري، الذي يتكون ٧٥٪ من جنوده من الخدمة الإلزامية. كما بدأ بعض عناصر الشرطة في الانشقاق خوفاً على حياتهم ورفضاً لمواجهة أهاليهم بالرصاص، وتبعهم ضباط من غير العلويين ومجندون، بينما امتنع أغلب أبناء الريف السوري عن الالتحاق بالخدمة العسكرية.

استمر النظام في حملاته الأمنية والعسكرية ضد المدن والبلدات، مما أدى إلى تشكيل فصائل محلية يقودها ضباط عسكريون ومدنيون، الذين وجدوا صعوبة في المحافظة على سلمية الثورة. النزاع المسلح بين الحكومة والفصائل المعارضة أدى إلى تقويض السيطرة المركزية للدولة على العديد من المناطق التي أصبحت تحت سيطرة فصائل المعارضة بمختلف أيديولوجياتها.

• اقتصاد الدولة المركزية خارج السيطرة: أنشأت الفصائل والجماعات المسلحة دويلات داخل الدولة، سيطرت على الموارد الطبيعية والثروات، وحرمت الدولة المركزية من إدارتها واستغلالها، مما أدى إلى تدهور البنية التحتية للمؤسسات الحكومية والمدنية. استعادة الحكومة المركزية لبعض المناطق الغنية بالموارد مثل الفوسفات والغاز لم تعالج مشكلة فقدان السيطرة على الثروة النفطية، التي لا تزال بيد مقاتلي حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي.

• دولة بلا قانون: أدت الحرب الطويلة إلى انقسام النظام القضائي وتطبيق القوانين بين المناطق المختلفة، مما أثر سلباً على السيادة القانونية الموحدة للدولة. حيث تعمل المناطق الخارجة عن سيطرة الحكومة المركزية بتشريعات مختلفة تتناسب مع أيديولوجياتها، مما يعيق عمل القضاء ومؤسساته. كما تعرض القضاة المستقلون لضغوط من السلطات الأمنية، مما أجبر العديد منهم على الانشقاق أو مغادرة العمل.

٢.المجال الخارجي:

تدخلت العديد من القوى الأجنبية في النزاع، مثل روسيا والولايات المتحدة الأمريكية وتركيا وإيران، وكل منها سعى لتحقيق مصالحه الاستراتيجية. أدى وجود هذه القوى على الأرض السورية ونشاطها العسكري والسياسي إلى تعقيد مفهوم السيادة السورية، كما ساهمت هذه التدخلات في تعزيز الانقسامات الداخلية وإطالة أمد النزاع، مما أثر سلبًا على قدرة الحكومة السورية

Semi-annual Quarterly journal issued byPolitical and Strategic Studies In Bayt Al-Hikma Baghdad
No.of deposit at Political and Strategic Studies(678)2009
ISSN.2223-9464
Info@baytalhikma.iq

فـي فـرض سـيطرتها الكاملـة علـى أراضيها.

الدور التركي:

رغم اسـتخدام تركيـا العديد مـن الضغوط على النظام السـوري لإجبار "الأسد" على إيجاد حل سياسـي وتغيير تعامله مع الوضع، إلا أنها فشلت فـي ذلك. هذا الفشـل أدى إلى خـروج تركيا من معادلـة التأثير في سـوريا، حيـث حدثت قطيعة شـبه كاملة بينها وبين النظام السوري في سبتمبر ٢٠١١ بعـد فشـل "أوغلـو" (رئيـس الـوزراء التركي) في إقناع النظام بإعادة الجيش إلى ثكناته ووقف العمليات العسكرية والبدء بعملية سياسية. وقد سـاهم التموضـع الجيوسـتراتيجي للفاعلين الدوليين والإقليميين، الـذي ظهر فـي مراحل متقدمة من النزاع، في عدم إيلاء النظام السوري أهمية كبيرة لتغير موقف تركيا تجاهه. وقد شجعه على ذلك عدة عوامل، منها تحالفه الاسـتراتيجي مع إيران، التي كانت تنظر بشـك إلى زيادة نفوذ تركيا في الشرق الأوسط، خاصة أن الدور التركي كان يحظـى بتأييـد شـعبي أكبر مقارنـة بالدور الإيرانـي، الـذي كثيرًا مـا واجه صعوبـات[١١].

الدور الإيراني:

يتضـح الفـارق بيـن النظـام الإيراني الرسـمي والمعارضـة الإصلاحية عند الحديث عن الثورة السـورية، حيث يضـع النظام الإيرانـي كل ثقله خلف النظام السـوري. يـروج النظـام الإيراني لتفسير مشابه لما يقدمه النظام السوري، مفاده أن الحراك الداخلي في سـوريا قد يكون مشـروعًا، لكن هناك من يسـعى لاسـتغلاله لتسوية حسابات مع النظام. ترتبط هذه الحسـابات بسياسة سوريا، وخاصة دعمها لحركات المقاومة المسـلحة مثل حـزب الله وحمـاس والجهاد الإسـلامي. تحاول إيـران تبني موقـف قريب من الموقف الرسـمي السوري الذي يتحدث عن ضرورة الإصلاح في سـوريا، مع التأكيد على أن النظام جاد في إجراء هـذه الإصلاحات. لكن محاولات إيران للتواصل مع الإسـلاميين السـوريين لتخفيف الضغط على النظام لم تلقَ اسـتجابة، بل ربمـا أثارت غضب النظـام الـذي يعتبر أنـه لا يوجد مـكان للقاء مع الإسـلاميين، خاصـة الإخـوان المسـلمين[١٢].

تعتبر سـوريا محورًا أساسـيًا في الاسـتراتيجية الإيرانيـة في المنطقة العربيـة، لما لها من أهمية في الـدور الإقليمي الإيراني. تمثل سـوريا حليفًا أمنيًا وعسـكريًا في مواجهـة الضغوط الأمريكية والإسـرائيلية، كمـا أن لديها امتـدادًا طبيعيًا مع لبنـان، مما يمكـن إيران من تقديـم الدعم لحليفها حزب الله. بعد الحراك السوري، أصبحت سوريا أداة ضغـط إيرانية تسـتخدمها في المسـاومة مع الغرب بشأن مشروعها النووي، إضافةً إلى كونها جبهة تدافع فيها عن مشـروعها الإقليمي. في ظل هذه الأهمية، اتخذت الاسـتراتيجية الإيرانية تجاه سوريا أبعادًا جديدة لتعزيز التحالف وتمكين إيران من التأثير بشكل أكبر في الشأن السوري، خاصة في ظل العزلة الإقليمية المفروضة على الطرفين.

ثانيا: إطار السـيادة والتغيـرات الدولية الحالية.

مـرت نظريـة السـيادة بمراحل متعـددة، حيث كان نطـاق سـيادة الدولـة على شـعبها وإقليمها فـي البدايـة مطلقًـا. ولكن مـع تطـور العلاقات الدوليـة عبـر الزمن، حدث تعديـل تدريجي لهذا

مجلّة نصف سنوية محكّمة تصدر عن قسم الدراسات السياسية والاستراتيجية في بيت الحكمة ـ بغداد
رقم إيداع مجلة دراسات سياسية وأستراتيجية في دار الكتب والوثائق ٦٧٨ لسنة ٢٠٠٩
رقم الإيداع الدولي ISSN 2223-9464
Info@baytalhikma.iq

النطـاق. حاليًا، اهتـزت السـيادة الوطنية نتيجة التحديات التي واجهتها في العديد من القطاعات، مثـل الاقتصـاد والمجتمـع والثقافة، ممـا يدفعنا للتسـاؤل حـول تأثيـرات هـذه التحديـات على مظاهر السـيادة فـي ظل النظـام العالمي الجديد.

تحديـات السـيادة فـي ظـل المتغيـرات الدولية

يتفاعـل العالـم اليوم مـع ظاهرة العولمـة، التي تسـهل حركـة الأشـخاص والمعلومات والسـلع بيـن الـدول، مما يجعـل الحدود بين الدول شـبه معدومة. فمع ظهور الأقمار الصناعية وشـبكات الإنترنـت، بدأنا نشـهد ثقافة وسـوقًا بـلا حدود، حيـث تتجاوز العولمة القيـود التقليدية للدول[١٣].

يشـير إسـماعيل صبـري عبـد الله إلـى أن العولمـة تشـمل تداخـل الأمـور الاقتصاديـة والاجتماعية والسياسـية والثقافيـة، دون احترام كبيـر للحدود السياسـية للـدول ذات السـيادة أو الانتمـاءات الوطنيـة. وتعتبـر العولمـة درجـة مـن درجـات تطـور النظـام الرأسـمالي[١٤].

تداعيـات العولمـة علـى مسـتوى السـيادة

يـرى البعـض أن مفهوم العولمـة يتجاوز مجرد التعريـف، ليشـمل تعميـم نمط فكري وسياسـي واقتصـادي وثقافي محدد يخص مجموعة أو أمة معينة، حيث انطلقت من الولايات المتحدة الأمريكية، ممـا يعني الدعـوة لتبني النمـوذج الأمريكي[١٥].

أدت المتغيرات الدولية إلى تراجع الدولة القومية فـي مجالات متعددة، بما فـي ذلك وظائف الدولة الاقتصادية والسيطرة على السياسات الوطنية. فقد جعل نفوذ المؤسسات الاقتصادية العولمة تقوض مـن مفهـوم السـيادة الوطنية، كما أشـار كينيش أوماهي في كتابه حول الدولة القومية، حيث يرى أن السـلطة تنتقل الآن إلى المنظمـات الإقليمية.

في إطار تحليل إشـكالية العولمة والسيادة، يعتقد الدكتور حسـن نافعة أن العولمة أحدثت تحولات مهمة في هيكل القوة في النظام العالمي، مما أدى إلى تشـوهات عميقة في مفهوم السـيادة الوطنية. يمكن تلخيـص هذه التحولات في النقـاط التالية:

١. إعـادة توزيـع القوة: فقد زاد تأثير الشـركات المتعـددة الجنسـيات والمنظمـات الدوليـة غير الحكوميـة على حسـاب الـدول، ممـا يؤكد على تراجـع دور الدولـة فـي السياسـة العالميـة.

٢. تغيـر عناصـر القـوة: حيـث تحظـى القوى الاقتصاديـة والعلميـة والتكنولوجيـة، خصوصًا في مجـال تكنولوجيـا المعلومـات، بأهمية أكبر مقارنـة بالقـوى التقليديـة مثل القوة العسـكرية.

٣. إعـادة ترتيـب الأولويـات: تراجـع القضايا التقليدية التي كانت سائدة أثناء الحرب الباردة، مثل الصراع بين المعسكرين الشرقي والغربي، وحل محلها قضايا جديدة مثل حقوق الإنسان ومكافحة الإرهاب، مما ينعكس سلبًا على السيادة الوطنية.

بالفعل، أدت العولمة إلى آثار خطيرة على السيادة الوطنية، حيث سـاهمت قوى العولمة في تقويض هيبـة الدولة. وفقًا لجلال أمين، فإن سـيادة الدولة قـد تآكلت لصالح الشـركات متعددة الجنسـيات، التي لـم تعد حكومـات الدول قـادرة على ضبط أنشـطتها التجارية داخـل حدودها. كمـا أن هذه الشركات تمارس ضغوطًا قد تؤدي إلى الإطاحة

Semi-annual Quarterly journal issued byPolitical and Strategic Studies In Bayt Al-Hikma Baghdad
No.of deposit at Political and Strategic Studies(678)2009
ISSN.2223-9464
Info@baytalhikma.iq

بالحكومات. مـن الأمثلة على ذلـك، الدور الذي لعبتـه شـركة "ITT" الأمريكيـة فـي الإطاحة بنظام سـلفادور أليندي في تشيلي عام ١٩٧٣[١٦].

كذلـك، باتـت سـيادة الـدول مهـددة بفعـل عدم قدرتهـا علـى مراقبـة حدودهـا، نتيجـة تأثيـر التكنولوجيات الحديثة وتفشي الثورة المعلوماتية، ممـا يجعـل الأمـن القومـي للـدول فـي خطر.

المحـور الثالـث: أسـباب الدولي لخرق السـيادة

لتدخـل الدولـي كمبـرر لخـرق السـيادة، حيث تـم التطـرق للتدخـل الدولـي لحمايـة حقـوق الإنسـان والأقليـات ورعايـا الـدول والتدخـل الدولـي لتحقيـق مقاصد الأمم المتحـدة ومكافحة االرهـاب الدولـي. وخرق السـيادة بسـبب تزايد نفـوذ ودور الهيئـات والمنظمـات الدوليـة. وأثـر كل ذلك علـى إسـتقرار الدولة وسـيادتها

اولا.تدخـل الدولـي كمبـرر لخـرق السـيادة

التدخـل الدولـي هـو مفهـوم قديـم ومعاصـر فـي الوقـت نفسـه. وعلـى الرغم مـن الايجاز المفـروض فـي كيفية نشـأة هذا المبـدأ وتطوره فـي العصـر الحديث، من المهم الإشـارة إلى أن هـذا المبدأ ظهر أساسًـا في إطـار حماية حقوق الأقليـات وبعـض الجماعات العرقيـة الأخرى، وكان ذلـك فـي منتصـف القرن التاسـع عشـر.

يعني التدخل الدولي أن دولة ما تتدخل في شؤون دولـة أخـرى بناءً علـى رغبتها، ممـا يتعارض مـع القانون الدولي(١٧). علـى الرغم من غياب تعريـف متفـق عليه للتدخـل، إلا أن هناك العديد مـن المحـاولات لتعريفـه فـي سـياق العلاقات الدوليـة. من بيـن أبرز الفقهاء الذيـن تناولوا هذا المفهوم روجير roger ، وماريو بيتاتي Mario Bettati، وإيبـز Ypez، ورسـو Rousseau

. اتفقـت معظـم تعريفاتهم علـى أن التدخل يعني تصرف دولة أو منظمة دولية بشـكل مباشـر أو غير مباشر يضر بسيادة الدول أو باختصاصاتها الداخليـة أو الخارجيـة دون مبـرر قانونـي[١٨].

يعود تبايـن الآراء حول تعريف مصطلح التدخل إلى الاختلاف حول مشروعية أنواعه (عسكري، إنسـاني) وأغراضـه (حمايـة الأقليـات، حماية حقـوق الإنسـان، أو المصالـح الوطنيـة). لقـد كانـت فكرة حماية الإنسـان من الـدول والأفعال غير الإنسـانية موجـودة منذ العصـور القديمة، لكـن ربـط النزاعـات المسـلحة بالأعمـال غير الإنسـانية لم يصبح موضوعًا بـارزًا حتى نهاية القـرن السـادس عشـر. كمـا زاد تطـور المهام والمسؤوليات الموكلة إلى الأمم المتحدة من أهمية حمايـة الحقـوق والحريات الأساسـية للإنسـان.

انتقلت فكرة التدخل الإنسـاني من مرحلة تقليدية كانت تعتبر الدولة الشـخص الوحيـد في القانون الدولـي إلى مرحلـة معاصرة تشـمل المنظمات الدوليـة التـي أصبح لهـا دور فعّال فـي التدخل الإنسـاني بمختلـف أنواعـه وأشـكاله، وذلـك بفضـل التطـورات الحديثـة فـي القانـون. أمـا بالنسـبة للأشـخاص الذين يتم التدخل لحمايتهم، فلـم يعـد التدخل مقتصـرًا على مجموعـة معينة مـن الأشـخاص الذيـن تربطهـم علاقـة بالدولة المتدخلـة، بـل امتـد ليشـمل كل فـرد بوصفـه إنسـانًا، دون اعتبار للعـرق أو الجنس أو الدين.

مجلّة نصف سنوية محكّمة تصدر عن قسم الدراسات السياسية والاستراتيجية في بيت الحكمة ـ بغداد
رقم إيداع مجلة دراسات سياسية وأستراتيجية في دار الكتب والوثائق ٦٧٨ لسنة ٢٠٠٩
رقم الإيداع الدولي ISSN 2223-9464
Info@baytalhikma.iq

أصبح القانون الدولي، في ظل "النظام العالمي الجديد"، أحد أدوات اختراق حرمة الاختصاص الداخلي ووسيلة للحد من السيادة. وقد كتب براين أوركارت تحت عنوان "تألم السيادة" أن الكثير من التطورات في عصرنا تتحدى مصداقية مبدأ سيادة الدولة، مشيرًا إلى أننا نعيش اليوم في مرحلة من الاعتماد المتبادل الشامل، حيث كان الاهتمام بحقوق الإنسان غالبًا ما يتوقف عند الحدود في الماضي.

انطلاقًا من مبدأ سيادة الدولة، المرتبط بفكرة الاختصاص الإقليمي، يظهر مبدأ عدم التدخل كمبدأ مصاحب ومكمل. تبقى القضية الجوهرية هي تحديد الشؤون التي تتعلق بالسلطة الداخلية، والتي تُعرف أيضًا بالمجال المحفوظ. وقد عرّف الفقه الدولي هذا المجال بأنه "الذي تكون فيه أنشطة الدولة أو اختصاصاتها غير مقيدة بالقانون الدولي"[١٩].

أدت النزاعات المسلحة، سواء الداخلية أو الخارجية، إلى تفاقم الواقع الإنساني وظهور مخاطر كبيرة نتيجة انتشار أسلحة الدمار والإرهاب والجرائم العابرة للحدود. وهذا الأمر استدعى التدخل الدولي لحماية حقوق الإنسان بشكل عام، خاصةً حقوق الأقليات. وعلى الرغم من أن القاعدة العامة في الفقه الدولي تمنع التدخل، إلا أن هناك استثناءات تبرر ذلك تحت ظروف محددة، مع وضع قيود وضوابط تهدف إلى الحفاظ على أمن واستقرار وسيادة الدول.

لجأت بعض الدول إلى تبريرات نبيلة للتدخل في الشؤون الداخلية لدول أخرى، ومنها عمليات حفظ السلام. ومع ذلك، فإن الأهداف العملية لهذه التدخلات تحتفظ بجوانب عسكرية وسياسية ودبلوماسية. نتيجة لذلك، لا تُخوّل قوات الأمم المتحدة غالبًا باستخدام القوة لفرض مهماتها، حتى عندما تكون مهمتها تقديم المساعدة أو حماية السكان المعرضين للخطر. بشكل عام، لا تسمح القواعد المتفق عليها باستخدام القوة إلا في حالات الدفاع الشرعي عن النفس.

منذ التسعينيات، ظهر مفهوم جديد للتدخل العسكري يستند إلى ذريعة حماية حقوق الإنسان أو لأغراض إنسانية. وقد اتفق الفقهاء على شرعية التدخل الإنساني الذي تقوم به الأمم المتحدة والمنظمات الدولية في حالات الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، التي تهدد الأمن والسلم الدوليين، مما يتيح للأمم المتحدة استخدام القوة وفقًا للإجراءات المنصوص عليها في الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة. كما وضع القانون الدولي عددًا من القيود التي يتعين على الدول المتدخلة الالتزام بها، أبرزها احترام السيادة والاستقلال السياسي للدولة المعنية، والالتزام بالنزاهة والحياد وعدم التمييز.

١.الابادة الجماعية:تعد الإبادة الجماعية من أبرز الدوافع التي استند إليها التدخل الدولي الإنساني بعد الحرب العالمية الثانية. يشمل هذا التدخل الأفعال التي تُرتكب بنية التدمير الكلي أو الجزئي لمجموعة إثنية أو عرقية أو دينية، وفقًا لاتفاقية عام ١٩٤٨ بشأن منع الإبادة الجماعية. أدى تطبيق المجتمع الدولي لمعيار الإبادة الجماعية

Semi-annual Quarterly journal issued byPolitical and Strategic Studies In Bayt Al-Hikma Baghdad
No.of deposit at Political and Strategic Studies(678)2009
ISSN.2223-9464
Info@baytalhikma.iq

إلى تأخير محتمل في تنفيذ تدخل فعّال يهدف إلى منع القتل الجماعي في الدول المتأثرة[٢٠]. يستهدف التدخل الدولي الإنساني، في سياق الأمم المتحدة، الدول التي ترتكب انتهاكات جسيمة لحقوق مواطنيها أو للأجانب المتواجدين في أراضيها، أو تلك التي تشهد حروبًا أهلية وإبادات جماعية وتطهيرًا عرقيًا. بموجب ذلك، أصبح التدخل العسكري لوقف الإبادة والتطهير العرقي مقبولًا. تلعب الأمم المتحدة دورًا محوريًا في حماية حقوق الإنسان، بما في ذلك التدخل بالقوة لوقف هذه الأفعال. ومع ذلك، فإن الأغراض السياسية للقوى الكبرى، التي تستخدم المنظمات الدولية كوسيلة للتدخل في الشؤون الداخلية للدول المعادية لها، تحت ذريعة حماية حقوق الإنسان، كانت واضحة

٢.الدفاع عن حقوق الإنسان: ظهرت فكرة "الحرب العادلة" في أوروبا في القرن التاسع عشر، حيث تدخلت الدول الأوروبية لحماية المسيحيين في الدول الإسلامية. واستمرت هذه الممارسة حتى السبعينيات، عندما تدخلت الهند في باكستان لحماية الشعب البنغالي من استفزازات الجيش. تتمثل القواسم المشتركة في هذه التدخلات في استخدام القوة لفرض احترام المبادئ الإنسانية. ومع ذلك، لا يعترف القانون الدولي المعاصر بشرعية مثل هذا التدخل إذا تم بشكل أحادي، أي من دولة واحدة فقط. ومنذ عام ١٩٤٥، تم استبدال مفهوم الحرب العادلة وآليات التدخل الأخرى بآلية الأمن الجماعي التي حددها ميثاق الأمم المتحدة. بخلاف حالات الدفاع الشرعي، لا يمكن لدولة أن تقرر التدخل بمفردها مهما كانت مبرراتها. وفي إطار متعدد الأطراف، يعتمد التبرير الوحيد للتدخل بموجب ميثاق الأمم المتحدة على استخدام القوة بشكل جماعي ضد دولة ما. وقد أشار العديد من قرارات مجلس الأمن إلى التهديد الذي تشكله الدولة على الأمن والسلام الدوليين[٢١]، مما سمح باللجوء إلى القوة المسلحة الدولية لحماية العمل الإنساني وللتصدي للانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان

تدخل الأمم المتحدة لتحقيق أهدافها

شهد المجتمع الدولي خلال فترة الحرب الباردة تطورًا في مفهوم حقوق الإنسان، حيث أصبح أي اعتداء على هذه الحقوق يُعتبر تهديدًا للأمن والسلم الدوليين. وبالتالي، لم يعد تهديد الأمن العالمي مقتصرًا على العدوان العسكري فحسب؛ بل أصبحت النزاعات المسلحة الداخلية، التي تُنتهك فيها حقوق الإنسان، تُعتبر أيضًا من المسائل التي تهدد السلم العالمي. وهذا يُعتبر مبررًا للتدخل الإنساني من قبل الأمم المتحدة، استنادًا إلى الفصل السابع من ميثاقها. لم تقتصر نصوص الميثاق على حماية حقوق الأقليات فحسب، بل وسعت نطاق الحماية ليشمل حقوق الإنسان والحريات الأساسية بشكل عام. وفقًا لميثاق الأمم المتحدة، يُعتبر أي تهديد للأمن والسلم الدولي من قبل دولة ما استثناءً من المبدأ العام القاضي بعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأعضاء، كما تنص عليه المادة ٢/٣ من الميثاق. لذلك، يحق لمنظمة الأمم المتحدة التدخل في الشؤون الداخلية للدول بناءً على قرار صادر عن مجلس الأمن، مما يجعل تدخلها الإنساني استثناءً جديدًا لمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول

مجلّة نصف سنوية محكّمة تصدر عن قسم الدراسات السياسية والاستراتيجية في بيت الحكمة - بغداد
رقم إيداع مجلة دراسات سياسية وأستراتيجية في دار الكتب والوثائق ٦٧٨ لسنة ٢٠٠٩
رقم الإيداع الدولي ISSN 2223-9464
Info@baytalhikma.iq

خـرق السـيادة بدعـوى مكافحـة الإرهـاب:

تمتلـك الحـرب علـى الإرهـاب ثلاثـة أبعـاد واضحـة[٢٢]: البعـد القيـادي، حيـث تخـوض الولايـات المتحدة حربًا شـديدة مـن أجل فرض زعامتها العالمية، والبعد الانتقامي، الذي ينطوي على رد فعـل أمريكي ضد الإذلال الذي نتج عن هجمات ١١ سـبتمبر ٢٠٠١، بالإضافة إلى البعد الوقائـي، الـذي يتمثل فـي تحويـل الحرب ضد تنظيم القاعدة في أفغانسـتان إلى حرب استباقية.

أثـارت أحـداث ١١ سـبتمبر ٢٠٠١ تسـاؤلات عديـدة حـول شـرعية التدخـل بحجـة مكافحـة الإرهاب، حيث اعتبرت الولايات المتحدة نفسـها في حالة حرب نتيجة للاعتداء الذي تعرضت له، وقـررت الرد دفاعًا عن أمنها. وبالفعل، اعترفت الولايات المتحدة بأن هذه الهجمات تشـكل تهديدًا حقيقيًـا للسـلم والأمـن الدوليين، كمـا أكدت ذلك قـرارات مجلس الأمـن. ومع ذلـك، على الرغم مـن تصنيف الإرهـاب كتهديـد للسـلم والأمن، وإعلان المجلس استعداده لاتخاذ التدابير اللازمة لمواجهـة أحـداث ١١ سـبتمبر، لم يقـم المجلس باتخاذ إجراءات محددة بموجب الفصل السـابع، وذلـك لأنـه كان من الضـروري تحديـد الدولة المعنيـة بالإجـراءات القمعيـة، وهو مـا لم يكن ممكنًا، حتى مع توجيه الاتهامات لتنظيم القاعدة، إذ لم يثبت أن حكومة طالبان أو أفغانسـتان كانت مسـؤولة عن العدوان. ومع ذلـك، فإن التأكيد في القـرار على حـق الدول في ممارسـة الدفاع عن النفس قد يفتح المجـال لتبرير ما أعلنته الولايات المتحدة عـن حربها على الإرهاب بالطريقة التي اختارتها، رغم النص الواضح على أن ممارسـة حق الدفاع عن النفس ينبغي أن تتم وفقًا للميثاق[٢٣].

ثانيا: خرق السـيادة بسـبب تزايـد دور الهيئات والمنظمات الدولية

المنظمـات الدوليـة هـي كيانـات دائمـة ذات اختصاصـات محـددة، تتمتع باسـتقلالية وإرادة ذاتية وشـخصية قانونيـة دولية، وتُنشـأ من قبل مجموعـة مـن الـدول بموجـب اتفاقيـات دولية كأداة للتعـاون الاختيـاري بينها، بهـدف تحقيق مصالحها وأهدافها المشـتركة مـن خلال أجهزة دائمة٢٤. يُعتبر تأسـيس وتطـور هذه المنظمات سمة مميزة لتطور المجتمع الدولي، حيث شهدت منذ نهاية الحرب العالميـة الأولى، خاصة، نمواً مطرداً وتطوراً مسـتمراً. وقد وصلت أهمية هذه المنظمـات إلى حـد لا يمكن معـه تجاهل دورها الاجتماعي والاقتصادي والسياسـي. وفقاً للرأي الغالـب في الفقه والقضـاء، تتمتع هذه المنظمات بالشـخصية القانونيـة علـى الصعيديـن الدولي والداخلـي. يلعب مجلس الأمـن الدولي، باعتباره الجهاز التنفيذي للأمم المتحدة، دوراً أساسـياً في حفظ الأمن والسـلم الدوليين. ويحتل مكانة رفيعة بيـن أجهزة الأمم المتحدة، حيث يمتلك الصلاحية الحصرية لإصـدار قرارات ملزمة قانونياً تهدف إلى تحقيق هذا الهدف الأساسـي، وتكون قراراته نافذة بغـض النظر عن قبول الـدول المعنية بها.

تناول ميثـاق الأمم المتحدة فـي العديد من مواده الأهميـة الخاصـة لمجلـس الأمن. فقد أشـارت الفقرة الأولى من المادة الرابعة والعشرين إلى أن "رغبةً في أن تكون جهود الأمم المتحدة سـريعة وفعالـة، فإن أعضاء المنظمة يوكلون إلى مجلس

Semi-annual Quarterly journal issued byPolitical and Strategic Studies In Bayt Al-Hikma Baghdad
No.of deposit at Political and Strategic Studies(678)2009
ISSN.2223-9464
Info@baytalhikma.iq

الأمن المسؤوليات الأساسية في الحفاظ على السلم والأمن الدوليين، ويوافقون على أن يعمل المجلس نيابةً عنهم في تنفيذ مسؤولياته.'' إضافة إلى ذلك، خول الميثاق المجلس، بموجب الفصل السابع، اتخاذ الإجراءات اللازمة لمنع وقمع أي دولة تهدد السلم والأمن الدوليين أو تخرقهما أو ترتكب أعمال العدوان. كما تعهد أعضاء الأمم المتحدة بموجب المادة الخامسة والعشرين بقبول وتنفيذ قرارات مجلس الأمن وفقًا للميثاق[٢٥].

ويعتبر تحسين الأوضاع المالية والاقتصادية للدول من الوسائل الرئيسية لتحقيق السلم الدولي، على غرار تحسين ظروف معيشة الأفراد الذي يمثل ركيزة الاستقرار الداخلي للدول. ويستلزم تحسين الأوضاع المالية والاقتصادية وضع قواعد عادلة للتجارة الدولية وتقديم المساعدات المالية، بالإضافة إلى تعزيز التقارب في التنمية، لا سيما في البلدان النامية. وفي هذا السياق، برز التنظيم الدولي في المجالات الاقتصادية والمالية، وتم إنشاء العديد من المنظمات المتخصصة مثل صندوق النقد الدولي، البنك الدولي للإنشاء والتعمير، مؤسسة التمويل الدولية، هيئة التنمية الدولية، ومنظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة، وغيرها من المنظمات المالية الداعمة التي قد تؤثر على سيادة الدول نظرًا لحاجتها إليها.

الخاتمة:

في ختام هذا البحث، يتضح أن مفهوم السيادة يعد من العناصر الأساسية التي تحدد هوية الدولة ودورها في النظام الدولي. وعلى الرغم من التطورات التاريخية التي شهدتها فكرة السيادة، فإن التغيرات الدولية المعاصرة، بما في ذلك العولمة والتوترات الداخلية والخارجية، قد أثرت بشكل كبير على طبيعة السيادة وممارستها.

لقد تناولنا أنواع السيادة المختلفة، بدءًا من السيادة الداخلية والخارجية وصولًا إلى السيادة القانونية والشعبية والوطنية، مما يبرز تعقيد مفهوم السيادة وتنوعه. كما تم تحليل كيفية تأثير العولمة على قدرة الدول على التحكم في شؤونها، حيث أصبحت الدول تواجه تحديات كبيرة في ظل تحولات النظام العالمي الحديث، مما أدى إلى تآكل بعض جوانب سيادتها. ، يعد دور المنظمات الدولية كأدوات حيوية في تعزيز التعاون بين الدول وتحقيق الأمن والسلم الدوليين، فضلاً عن دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية. يشير إلى أهمية مجلس الأمن الدولي في الحفاظ على الأمن العالمي، ويؤكد على ضرورة تحسين الأوضاع المالية للدول لضمان استقرارها الداخلي.

كما يبرز دور المنظمات المتخصصة مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في دعم الدول النامية لتحقيق التنمية المستدامة، مع التأكيد على أهمية تعزيز العدالة في التجارة الدولية وتقديم المساعدات اللازمة. يُختتم بالحديث عن أهمية التعاون الجماعي في مواجهة التحديات العالمية لتحقيق عالم أكثر استقرارًا وازدهارًا.

الاستنتاجات:

السيادة كمفهوم أساسي: تُعَدّ السيادة عنصراً محورياً في مفهوم الدولة، حيث تعكس قدرتها على السيطرة الكاملة على إقليمها وشعبها. يُعتبر ظهور السيادة مع نشأة الدولة

مجلّة نصف سنوية محكّمة تصدر عن قسم الدراسات السياسية والاستراتيجية في بيت الحكمة - بغداد
رقم إيداع مجلة دراسات سياسية وأستراتيجية في دار الكتب والوثائق ٦٧٨ لسنة ٢٠٠٩
رقم الإيداع الدولي ISSN 2223-9464
Info@baytalhikma.iq

مؤشـراً علـى تميزها ككيـان قانوني وسياسـي.

• أنواع السيادة:

• السـيادة الداخلية: تشير إلى سـلطة الدولة على إدارة شؤونها الداخلية.

• السـيادة الخارجية: تتعلق باسـتقلال الدولة في علاقاتها مع الدول الأخرى.

• السـيادة القانونيـة: تعني قدرة الدولة على سـن القوانين وتنفيذها.

• السـيادة الشـعبية: تعكـس مبدأ أن الشـعب هو مصدر السلطة.

• السـيادة الوطنية: تشـير إلى سـيادة الأمة على أراضيها.

٢. التأثيرات الدولية على مفهوم السيادة

• تحديـات السـيادة: تأثـرت السـيادة بالتغيرات فـي النظـام الدولـي، حيـث باتـت السـيادة الوطنيـة تواجـه قيـوداً متعـددة بسـبب العولمة والتدخـلات الخارجيـة، ممـا أدى إلـى انقسـام الآراء حـول مسـتقبل مفهـوم السـيادة.

• نقد نظرية السـيادة: يتزايد النقد لمفهوم السـيادة بسـبب عدم توافقه مع الظروف الدولية الراهنة، مما قد يؤدي إلى اسـتبداله بمفاهيم جديدة تتماشى مع الواقع.

٣. التوتـرات الداخليـة وأثرهـا علـى السـيادة

• الاضطرابـات الداخليـة: تلعـب التوتـرات الداخليـة دوراً مهمـاً فـي تقويـض سـيادة الدولـة، كمـا حدث فـي حالـة النزاع السـوري حيـث أدت الاحتجاجـات إلـى تفـكك السـيادة المركزيـة وظهـور كيانـات مسـلحة موازيـة.

• الضعف الداخلي: يـؤدي الصراع الداخلي إلى ضعف القـدرة على إدارة المـوارد والأمن، مما يضعف من موقف الدولة أمام التدخلات الخارجية.

٤.العولمـة كعامـل لتـآكل السـيادة

• أثـر العولمـة: تسـهم العولمـة فـي تقويـض السـيادة الوطنيـة مـن خـلال تعزيـز دور الشـركات متعددة الجنسـيات والتقنيات الحديثة، ممـا يجعـل الحدود بيـن الـدول أقـل وضوحاً.

• توزيـع القـوة: يتجـه العالـم نحـو إعـادة توزيـع القـوة بحيـث تـزداد هيمنـة المنظمـات الدوليـة والشـركات علـى حسـاب الـدول، مما يغيـر مـن طبيعـة السـيادة وأدوارهـا التقليدية.

٥. التدخـلات الدوليـة كمبـرر لخـرق السـيادة

• مشـروعية التدخـل الدولـي: يثيـر التدخـل الدولـي مناقشـات حـول مشـروعية انتهـاك السـيادة، حيـث يُعتبـر تدخـلاً مشـروعًا فـي حـالات حقـوق الإنسـان أو الأمن الدولـي، مما يفـرض تحديـات جديـدة علـى مفهوم السـيادة.

• الأبعاد الإنسـانية للتدخل: تطور مفهوم التدخل الإنسـاني مـن مفهوم تقليـدي إلى مفهوم يشـمل منظمـات دولية، ممـا يعكس تحـول الأدوار في النظـام الدولـي ويؤثـر علـى السـيادة الوطنيـة

Semi-annual Quarterly journal issued byPolitical and Strategic Studies In Bayt Al-Hikma Baghdad
No.of deposit at Political and Strategic Studies(678)2009
ISSN.2223-9464
Info@baytalhikma.iq

المصادر:

معجم الوسيط: مجموعة اللغة العربية, الادارة العامة للمعاجم, مطبعة الشروق الدولية, مصر, ط٣, ٢٠٠٤.

عبد الرحمن زيدان قاسم, تدخل الامم المتحدة في النزاعات المسلحة ذات الطابع الدولي, دار الجامعة, الاسكندرية, ٢٠٠٣.

محمد سلام مدور, معالم الدولة الاسلامية, مطبعة الازهر.

عبد الكريم العيلي, الحريات العامة في الفكر و النظام السياسي في الاسلام, دار الفكر العربي.

محمد ضياء الدين الريس, الاسلام والخلافة في العصر الحديث, منشورات العصر الحديث, ط١, ١٩٧٣.

محمد ضياء الدين الريس, نظريات السياسة الاسلامية, نظام الحكم في عهد الخلفاء الراشدين.

محمد عبد الجابري, قضايا في الفكر المعاصر, مركز الدراسات الوحدة العربية, بيروت, ١٩٩٧.

سامي جاد عبد الرحمن, ارهاب دولة في اطار قانون الدولي العام, منشأة المعارف, الاسكندرية, ٢٠٠٣.

محمد بوبوش, اثر التحولات الدولية الراهنة على مفهوم السيادة الوطنية, مركز الدراسات الوحدة العربي,بيروت,٢٠٠٦.

سامح عبد القوي السيد, التدخل الدولي بين المشروعية وعدم المشروعية وانعكاساتها على الساحة الدولية, دار الجامعة الجديدة, الاسكندرية, ٢٠١٢.

غلوف ساحل, اشكالية مفهوم السيادة في مرحلة ما بعد الحرب الباردة في العالم الاستراتيجي, العدد٦, مركز الشعب, الجزائر, ٢٠٠٨

محجوب الزويري, ايران «الثورة» الثورات العربية ملاحظات بشأن السياسة الخارجية الايرانية, مركز العربي للأبحاث والدراسة السياسات, ٢٠١٦.

عبد الواحد الفار, التنظيم الدولي, الناشر مكتب التوزيع الكتب الجامعي, كلية الحقوق, جامعة اسيوط,٢٠٠٤.

محمد بوبوش, اثر التحولات الدولية على مفهوم السيادة الوطنية, سلسلة كتب المستقبل العربي, السيادة والسلطة, العدد٥٦, ٢٠٠٦.

اسامة عرفات, منظمات دولية, دار الاجادة للنشر,٢٠١٧.

السيد يسين, في فهم العولمة, ورقة قدمة الى العرب و العولمة: بحوث ونقاشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز الدراسات الوحدة, تحرير اسامة امين الخولي, بيروت مركز دراسات الوحدة العربية, ١٩٩٨ .

عثمان احمد خليفة, اثر الوصاية الدولة على سيادة الدولة, رسالة ماجستير في القانون, جامعة بوجر, ٢٠٠٨.

صلاح حسن مطرود, مبادئ وقواعد عامة في حقوق الانسان والحريات الاساسية, اطروحة دكتورا غير منشورة جامعة بغداد كلية العلوم السياسية, ٢٠٠٣.

خالد مصطفى سليمان, للقواعد الامرة في النظام القانوني الدولي, اطروحة

مجلّة نصف سنوية محكّمة تصدر عن قسم الدراسات السياسية والاستراتيجية في بيت الحكمة - بغداد
رقم إيداع مجلة دراسات سياسية وأستراتيجية في دار الكتب والوثائق ٦٧٨ لسنة ٢٠٠٩
رقم الإيداع الدولي ISSN 2223-9464
Info@baytalhikma.iq

دكتورا, جامعة جوبا, ٢٠٠٦.

خالد وليد محمود, الازمة السورية: قراءة في المواقف الدول العربية المجاورة, تحليل سياسات, قطر, المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات, ٢٠١٥.

https://www.aljazeera./net/amp/blogs

http://www.muwatin.birzeit.edu/ar/pea/sovereighty

الهوامش

١- http://www.muwatin.birzeit.edu/ar/pea/sovereighty

٢- محمد سلام مدور, معالم الدولة الاسلامية, مطبعة الازهر, ص١١٩

٣- عبد الكريم العيلي, الحريات العامة في الفكر و النظام السياسي في الاسلام, دار الفكر العربي, ص٢١٥

٤- محمد ضياء الدين الريس, الاسلام والخلافة في العصر الحديث, منشورات العصر الحديث, ط١, ١٩٧٣,ص٢١١

٥- محمد ضياء الدين الريس, نظريات السياسة الاسلامية, نظام الحكم في عهد الخلفاء الراشدين, ص٢٣٤

٦- http://www.muwatinbirzeit.edu/ar/pea/sovereigrty

٧- مغلوف ساحل, اشكالية مفهوم السيادة في مرحلة ما بعد الحرب الباردة في العالم الاستراتيجي, العدد٦, مركز الشعب, الجزائر, ٢٠٠٨, ص٢٢

٨- عثمان احمد خليفة, اثر الوصاية الدولة على سيادة الدولة, رسالة ماجستير في القانون, جامعة بوجر, ٢٠٠٨ص٨٦

٩- عبد الرحمن زيدان قاسم, تدخل الامم المتحدة في النزاعات المسلحة ذات الطابع الدولي, دار الجامعة, الاسكندرية, ٢٠٠٣, ص٣٦

١٠- https://www./aljazeera.net/amp/blogs

١١- خالد وليد محمود, الازمة السورية: قراءة في المواقف الدول العربية المجاورة, تحليل سياسات, قطر, المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات, ٢٠١٥, ص١٣

١٢- محجوب الزويري, ايران «الثورة» الثورات العربية ملاحظات بشأن السياسة الخارجية الايرانية, مركز العربي للأبحاث والدراسة السياسات, ٢٠١٦, ص٥

١٣- محمد عبد الجابري, قضايا في الفكر المعاصر, مركز الدراسات الوحدة العربية, بيروت, ١٩٩٧, ص١٣٦

١٤- السيد ياسين, في فهم العولمة, ورقة قدمة الى العرب و العولمة: بحوث ونقاشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز الدراسات الوحدة, تحرير اسامة امين الخولي, بيروت مركز دراسات الوحدة العربية, ١٩٩٨,ص٢٦

١٥- محمد عبد الجابري, مصدر سابق, ص١٥٥

١٦- محمد بوبوش, اثر التحولات الدولية الراهنة

Semi-annual Quarterly journal issued byPolitical and Strategic Studies In Bayt Al-Hikma Baghdad
No.of deposit at Political and Strategic Studies(678)2009
ISSN.2223-9464
Info@baytalhikma.iq

على مفهوم السيادة الوطنية, مركز الدراسات الوحدة العربي,بيروت,٢٠٠٦,ص١٢٣

١٧- معجم الوسيط: مجموعة اللغة العربية, الادارة العامة للمعاجم, مطبعة الشروق الدولية, مصر, ط٣, ٢٠٠٤, ص٩١

١٨- عبد الرحمن زيدان, مصدر سابق, ص١٠٩

١٩- صلاح حسن مطرود, مبادئ وقواعد عامة في حقوق الانسان والحريات الاساسية, اطروحة دكتورا غير منشورة جامعة بغداد كلية العلوم السياسية, ٢٠٠٣, ص٩١

٢٠- خالد مصطفى سليمان, للقواعد الامرة في النظام القانوني الدولي, اطروحة دكتورا, جامعة جوبا, ٢٠٠٦, ص٩٣

٢١- سامح عبد القوي السيد, التدخل الدولي بين المشروعية وعدم المشروعية وانعكاساتها على الساحة الدولية, دار الجامعة الجديدة, الاسكندرية, ٢٠١٢. ص٤٣

٢٢- سامي جاد عبد الرحمن, ارهاب دولة في اطار قانون الدولي العام, منشأة المعارف, الاسكندرية, ٢٠٠٣, ص٢٠

٢٣-محمدبوبوش,اثر التحولات الدولية على مفهوم السيادة الوطنية, سلسلة كتب المستقبل العربي, السيادة والسلطة, العدد٥٦, ٢٠٠٦, ص١٢٩

٢٤- اسامة عرفات, منظمات دولية, دار الاجادة للنشر,٢٠١٧,ص٢١٩

٢٥- عبد الواحد الفار, التنظيم الدولي, الناشر مكتب التوزيع الكتب الجامعي, كلية الحقوق, جامعة اسيوط,٢٠٠٤, ص١٣٩

ملخص

يتناول البحث مفهوم السيادة في ظل المتغيرات الدولية المعاصرة، مع التركيز على أثر العولمة، والتوترات الداخلية والخارجية، والتدخل الدولي على سيادة الدول. يبرز البحث التحولات التي طرأت على مفهوم السيادة، من سيطرة الدولة المطلقة إلى تقييدها بفعل التغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

الكلمات المفتاحية : السيادة ، التدخل الدولي ،العولمة ، حقوق الانسان ، القانون الدولي

Summary

The research addresses the concept of sovereignty in light of contemporary international changes, focusing on the impact of globalization, internal and external tensions, and international intervention on state sovereignty. The study highlights the transformations that have affected the concept of sovereignty, shifting from absolute state control to its limitation due to political, economic, and social changes.